الأهرام

المصدر : القدس العربى

التاريخ : ٤ سبتمبر ٢٠٠١

حتى كريم بقرادوني من قيادة «القوات اللبنانية» صار يطالب بها

محاكمة اريل شارون: ماذا وراء الكواليس؟

د. ابراهيم علوش *

لا شك ان رئيس الوزراء الصهيوني اريل شارون مجرم حرب كبير تقطر يداه التي تسلم على المسؤولين العرب دما عربيا خالصا، ولا بد اننا سنفرح اذا مثل هذا المجرم امام العدالة اخيرا ولقي قصاصه. ولكن الأمور ليست بهذه البساطة، لان وراء الاكمة ما وراءها وليس كل ما يلمع ذهبا، وفي محاكمة شارون جوانب سلبية قد لا تسر من النظرة الاولى.

عريضة موجهة للسيدة ماري روبنسون المفوض العالي لحقوق الانسان في الامم المتحدة جمعت عشرات الالوف التوقيعات حتى الآن، وهي تطالبها بتشكيل لجنة دولية للتحقيق بارتكاب شارون جرائم ضد الانسانية، حسب «قرارات الامم المتحدة التي اوضحت ان مرتكبي جرائم الابادة الجماعية، والجرائم ضد الانسانية، وجرائم الحرب، يجب ان يقاضوا في المحاكم، وان يعاقبوا حسب القانون». وتضيف العريضة: «عند انتشار انباء المجازر في مخيمي صبرا وشاتيلا غضب الرأي العام الاسرائيلي وتظاهر وطالب باستقالة شارون وبالتحقيق في المسألة. وهكذا تصرف الكنيست الاسرائيلي وشكل لجنة برلمانية للتحقيق بتورط شارون بفظائع لا انسانية. واعتبر شارون مسؤولا عن اعمال الميليشيات المسيحية اللبنانية نتيجة هذا التحقيق، واجبر بالتالي على الاستقالة من منصبه كوزير للدفاع، ولكن بالطبع، بما انه اسرائيلي، وهذه الجرائم لم ترتكب ضد مواطنين اسرائيليين، فانه لم يتهم بشيء، ولم يظهر في اية محكمة في اسرائيل».

المشكلة اذن حسب العريضة ان الصلاحيات القانونية للقضاء الصهيوني لا تشمل ما ارتكبه شارون في لبنان ضد مواطنين غير «اسرائيليين»!! ولكن هذا لم يعد مشكلة الآن، لان المرجعية القانونية للقضاء لم تعد مرجعية محلية نابعة من سيادة الدول، سواء كانت طبيعية، او مصطنعة مثل دولة «اسرائيل»، على مواطنيها، بل من قانون حقوق الانسان الدولي، وهنا تبدأ عملية تبرير مشروعية المحاكم الدولية.

دعوة لمؤتمر حول محاكمة شارون يوم 2001/7/16 موجهة من قبل الجمعية الفلسطينية للدفاع عن حقوق الانسان والبيئة، في فندق American Colony في القدس، بدأت كما يلي: «بينما تواصل اسرائيل انتهاكاتها لحقوق الانسان وقانون حقوق الانسان الدولي في المناطق الفلسطينية المحتلة، ومن ذلك اعمال تصل الى جرائم حرب، قررت محكمة بلجيكية مؤخرا ان تبدأ الاجراءات القانونية ضد رئيس وزراء اسرائيل اريل شارون بسبب دوره في ذبح المدنيين في مخيمي [illegible] الفلسطينيين».

الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الانسان والبيئة طبعا منظمة غير حكومية تدافع عن حقوق الانسان قانونيا، والاهم انها ترتبط تنظيميا وتمثل امتدادا رسميا لعدة منظمات حقوق انسان دولية كما تقول ادبيات الجمعية نفسها.

وكانت قد ظهرت على الساحة الدولية في التسعينات مؤسسات عامة وخاصة باتت تلعب دورا متزايدا في الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية للامم والشعوب، وتتمتع بصلاحيات وقدرة اكبر على التأثير. ولعل اهم الامثلة على ذلك الدور الجديد الذي باتت تلعبه الشركات متعدية الحدود، والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة G7 (او منتدى السبع الكبار) والمنظمة الاوروبية للتعاون والتنمية والمعروفة برمز OECD، فيادي روما ومنتدى دافوس، وبعض وكالات الامم المتحدة، وبعض المنظمات غير الحكومية مثل منظمة العفو الدولية وغيرها من منظمات حقوق الانسان، او البيئة مثل Greenpeace.

المهم، ان هذه المؤسسات الدولية صار يتمدد نفوذها، ليس في الفراغ، بل على حساب صلاحيات وسيادة الدول الاعضاء في الامم المتحدة. واذا كانت «اسرائيل» دولة غير طبيعية، فان تزايد دور المؤسسات الدولية جاء على حساب سيادة الدول الوطنية والقومية على الارض، وعلى حساب الهوية الثقافية الوطنية والانتماء الحضاري في الفكر والوجدان، وقد حدث هذا الأمر في العالم الثالث والعالم الصناعي معا، بدرجات متفاوتة ففي العولمة لا تكافؤ بين الشمال والجنوب.

المهم، قام محاميان بلجيكيان ومحام لبناني برفع قضية في المحاكم البلجيكية يوم 18 حزيران (يونيو) 2001 ضد شارون، موجهين له تهمة ارتكاب جرائم ضد الانسانية. والقضية، اصبحت ممكنة بفضل قانون بلجيكي سن عام 1993، يسمح بمحاكمة قضايا جرائم الحرب غير المتعلقة ببلجيكا، لمجرد انتهاك معاهدة جنيف حول قوانين الحروب. ولنلاحظ بالتالي ان القوي هو الذي يفرض قوانينه وليس العكس.

وحتى كريم بقرادوني، نائب رئيس حزب الكتائب اللبنانية، ونائب رئيس القوات اللبنانية (الممنوعة الان) قال في 2001/7/16 انه سيرفع بدوره قضية ضد رئيس الوزراء الاسرائيلي اريل شارون بسبب رعايته لمجازر صبرا وشاتيلا، وقال بقرادوني انه يرفع القضية ضد شارون بناء على طلب من مؤسسة القذافي الخيرية الدولية لاسباب وطنية وشخصية، ودعا بقرادوني اللبنانيين والعرب لمساعدته بالاتصال به او بالمؤسسة الخيرية التي وظفته اذا كانت لديهم اية معلومات متعلقة بصبرا وشاتيلا. والاغرب، ان ايلي حبيقة، الذي اعتبرته لجنة كاهانا الاسرائيلية التي

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

حققت في امر مجازر صبرا وشاتيلا المسؤول المباشر عنها، بينما اعتبرت شارون المسؤول غير المباشر، حتى ايلي حبيقة، اعلن عن استعداد للذهاب للمحكمة لاثبات براءته وادانة شارون!!

القضية الان بيد هيئة في بروكسل في بلجيكا ستقرر ما اذا كانت هناك دلائل كافية لمحاكمة شارون. ولكن هذه الهيئة يمكن ان تقرر اصدار مذكرة اعتقال دولية لجلب شارون بناء على القانون البلجيكي نفسه الذي يسمح بمقاضاة اجانب على انتهاكات لحقوق الانسان ارتكبت خارج بلجيكا. القانون نفسه استخدم لمقاضاة رئيس راوندا في افريقيا بول كانامي وغيره، وقد تجنب شارون الذهاب الى بلجيكا في جولته الاوروبية الاخيرة، مع انها ترأس الاتحاد الاوروبي حتى نهاية عام 2001، ومع ان القانون البلجيكي الذي يسمح بمحاكمة الرؤساء الاجانب بسبب بعض الاحراج الدبلوماسي للحكومة البلجيكية، فقد عطلت هذه الحكومة نفسها محاولات تعديل هذا القانون، حتى نهاية هذا العام، بتحويله الى البرلمان البلجيكي، حيث سيكون مرور التعديلات اصعب.

احد المحامين البلجيكيين اللذين يتوليان القضية ضد شارون نيابة عن 28 ناجيا من مجازر صبرا وشاتيلا من الفلسطينيين واللبنانيين، واسمه لوك ولين Luc Walleyn اشار الى قضية الرئيس اليوغسلافي المخلوع سلوبودان ميلوسوفيتش قائلا ان موقع شارون السياسي لا يعطيه الحصانة من القضاء البلجيكي، حسب تقرير لوكالة رويترز يوم 2001/7/21 واضاف لوك ولين ان محاكمة شارون ليست محاولة ادانة سياسية، اذ «لدينا اطار قانوني وقضية ملموسة ستسمح للمحكمة البلجيكية، كما نجمل، بمحاكمة وادانة المسؤولين عن هذه الجريمة».

سلوبودان ميلوسوفيتش الرئيس اليوغوسلافي السابق، موجود بالمقابل في لاهاي في هولندا، حيث سيحاكم ايضا بتهمة ارتكاب جرائم ضد الانسانية، ميلوسوفيتش واعوانه متهمون بقتل حوالي عشرة الاف، وتشريد 740 الف الباني في كوسوفو، وهي ارقام اقل بكثير من عدد قتلى الاجتياح الصهيوني للبنان عام 1982 مثلا، والذي قدره الصليب الاحمر الدولي بعشرين الف ضحية، او عدد المشردين الفلسطينيين الذي يقدر بالملايين.

عدد ضحايا مجازر صبرا وشاتيلا نفسه يتراوح بشدة حسب المصدر، رويترز قالت: مئات، هآرتز قالت: اكثر من 800 وكالة انباء UPI قالت اكثر من 2000. اما موقع قناة «المستقبل» على الانترنت بالانكليزية فقد قال ان عدد ضحايا مجازر صبرا وشاتيلا هو 2750.

ويبدو ان قناة المستقبل تلعب دورا في قضية محاكمة شارون. فقد نشر الموقع اعلانا قال فيه ان تلفزيون «زين» يعمل على استقطاب فريق من الباحثين الشبان العرب للمساعدة في تجميع الاثباتات الضرورية للقضية، لكن مهلا! هذا الفريق ليس للمساعدة في القضية في بلجيكا! كلا! بل امام محكمة العدل الدولية في لاهاي في هولندا من خلال مجموعة من المحامين الدوليين لم يسمهم الموقع.

كما تحدثت القناة عن انتاج سلسلة تلفزيونية حول الموضوع يكون من اهدافها: اولا. تثقيف الشبيبة العربية في المنطقة حول النزاع العربي ـ الصهيوني، وهو هدف نبيل بدون شك، وثانيا، وهذا هو الاهم، والرجاء هنا الانتباه جيدا للصيغة التالية المترجمة حرفيا عن الموقع الانكليزي للقناة على الانترنت:

«تقديم العمل من داخل النظام كمنهجية مشروعة، وبناء حجج منطقية متماسكة وشاملة باستخدام الحجج والمفاهيم المتعارف عليها والمقبولة دوليا، على اساس الفكر القانوني والنظام القانوني الدولي، وهو الامر الذي سيشدد عليه للشبيبة العربية كوسيلة مبررة وفعالة وقوية للتأييد والمقاومة».

اما ثالثا، فالهدف هو جمع الادلة لادانة شارون!

راديو الجيش الصهيوني قال ان وزارة الخارجية الصهيونية تلقت عدة طلبات من ضباط عسكريين حاليين ومتقاعدين لتحديد الدول الاوروبية التي يمكن ان يواجهوا فيها دعاوي قضائية مماثلة للدعوى ضد شارون، حيث ان المحاكم في دول مثل بلجيكا واسبانيا وبريطانيا تتمتع بصلاحيات واسعة للتعامل مع جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية.

وقد حدث فعلا بعد رفع القضية ضد شارون ان بعض النواب اليساريين ومجموعات حقوق الانسان في الدنمارك بدأت تمارس ضغوطا لسحب سفير دولة العدو المعين في الدنمارك كارمي غيلون لانه حبذ استخدام التعذيب ضد المعتقلين السياسيين، ومارسه فعلا كما صرح علنا، عندما كان مسؤولا عن جهاز المخابرات الصهيونية الداخلية الشين بيت بين 95ـ1996 ولذلك يهدد بعض النواب الدنماركيين برفع قضية ضده مثل القضية ضد شارون، ولكن وزير العدل الدنماركي اكد ان غيلون سيتمتع بالحصانة كدبلوماسي، ولم تقرر المحاكم الدنماركية بعد، في هذه الدولة التي عرفت بصداقتها التقليدية لدولة الاحتلال الصهيوني، اذا كان انتهاك معاهدة الامم المتحدة ضد التعذيب اكثر خطورة من معاهدة فيينا التي تمنح الدبلوماسيين مثل غيلون الحصانة من الاعتقال، والطريف ان محكمة العدل العليا الصهيونية اوقفت رسميا على الاقل حق استخدام التعذيب ضد المعتقلين، ولكن شارون يريد اعادة العمل بهذا «الحق»! والحقيقة ان البروفسور نعوم تشومسكي تحدث في ورقة في نيسان (ابريل) عام 1999، غداة التدخل الامريكي في يوغوسلاغيا بحجج انسانية، عن التناقض القائم بين الدعامتين اللتين يقوم عليهما القانون الدولي والنظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية: الدعامة الاولى لهذا النظام هي منع انتهاك سيادة الدول الاعضاء في الامم المتحدة، اما الدعامة الثانية، فهي الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي يشدد على ضمان حقوق الافراد ازاء الدول التي تقمعهم. ويقول تشومسكي في هذا الصدد ان كل مشكلة «التدخل على اساس انساني» او «التدخل الانساني» في دولة اخرى تنشأ من لدن التوتر بين هذين النصين. تشومسكي طبعا شكك باهلية حكومة الولايات المتحدة في التدخل بحجج انسانية في شؤون الدول الاخرى سائقا عشرات الامثلة التي ساهمت فيها حكومة الولايات المتحدة بمفاقمة انتهاكات حقوق الانسان في تدخلاتها من كولومبيا في جنوب امريكا الى اكراد تركيا الى الغام لاوس الى اطفال العراق. واضاف تشومسكي: ان حق «التدخل الانساني» من المرجح ان يزداد الاستشهاد به في السنوات القادمة، احيانا بمبرر واحيانا بدور مبرر، طالما ان ذرائع الحرب الباردة قد فقدت فعاليتها.

واذا كانت منظمة العفو الدولية قد رفضت في الماضي الاحتجاج على اجتياح لبنان او العنصرية في جنوب افريقيا او حصار العراق، في الوقت الذي تبنت فيه وعممت التقرير الوهمي عن «الرضع المقتولين» في الكويت الذي جعل الكونغرس الامريكي يؤيد الحرب ضد العراق، وفي الوقت الذي اصدرت فيه نداء يوم 1999/6/8 دفاعا عن الجواسيس اليهود الثلاثة عشرة الذين قبض عليهم في ايران، فان منظمة العفو الدولية

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

تعلمت الدرس الان، وصارت تتحدث عن العنصرية والانتهاكات الصهيونية لحقوق الانسان وغيرها ايضا.

ان حالة شارون ليست الاولى من نوعها، ولا تبررها عدم اهلية المحاكم الصهيونية في معالجة قضية صبرا وشاتيلا لانهنا لم تصب مواطنين «اسرائيليين» على ما يزعمون. فقد قتل وجرح عشرات من الفلسطينيين العرب في الاراضي عام 1948 في مستهل الانتفاضة الثانية دون ان تفعل المحاكم الصهيونية شيئا، مع انهم رسميا مواطنون «اسرائيليون».

فهنالك قبل قضية شارون قضايا اخرى مثل قضية اجتياح باناما من قبل الولايات المتحدة واعتقال نورييغا عميل الولايات المتحدة السابق، واخضاعه للمحاكمة، وهناك مؤخرا قضية بينوشيه، ديكتاتور تشيلي، الذي اعتقل من قبل القوى نفسها التي وضعته في الحكم، وقد ايد الجميع مقاضاة المجرم بينوشيه ايضا، ولكن الدروس كانت واضحة: ان جرائم الاستعمار سوف تغسل، وستنجح امم اوروبا «المتحضرة» حيث فشلت دولة باناما من قبل الولايات المتحدة واعتقال نورييغا، عميل الولايات المتحدة السابق، واخضاعه للمحاكمة. وهناك مؤخرا قضية بينوشيه، ديكتاتور تشيلي، الذي اعتقل من قبل القوى نفسها التي وضعته في الحكم. وقد ايد الجميع مقاضاة المجرم بينوشيه ايضا، ولكن الدروس كانت واضحة: ان جرائم الاستعمار سوف تغسل، وستنجح امم اوروبا «المتحضرة» حيث فشلت دولة العالم الثالث تشيلي في محاكمة الديكتاتور بينوشيه، ولكن في الحالتين، حالة وضع بينوشيه في السلطة وحالة وضعه في قفص الاتهام، هناك قاسم مشترك هو ان القوى الاستعمارية تعطي نفسها حق التدخل في شؤون البلدان الضعيفة. وبالطبع، بقي الضحايا الحقيقيون لبينوشيه خارج المعادلة، ولم يحرموا فقط من حق محاكمة بينوشيه بانفسهم، ولكن قيل لهم مرة اخرى ان من الافضل لهم ان يتركوا شؤونهم بايدي ما يسمى بالدول الديمقراطية.

اما في حالة شارون، فلا يوجد اي سبب للاعتقاد بان الذين رفعوا القضية ضد شارون مشبوهين، على العكس، كل شيء يوحي بان دوافعهم نبيلة، ولكن فلننظر الى النتائج الموضوعية:

1ـ لقد تم تأسيس مرجعية القانون الدولي واسبقيته على القانون المحلي، واعطاء المشروعية للمحاكم البلجيكية بأصدار الاحكام على سلوكيات الدول الاجنبية. وكانت المحكمة البلجيكية نفسها قد اصدرت قرارا قالت فيه ان من حقها محاكمة صدام حسين، وليس مستبعدا ان تطال سلطاتها العقيد معمر القذافي اذا اثيرت قضية لوكربي.

2ـ العرب يقال لهم، مرة اخرى، بان حلول مشاكلهم سوف يأتي من «المجتمع الدولي» وليس من جهودهم الخاصة، من ثورتهم ووحدتهم ونضالهم. على العكس، تتزافق محاكمة شارون مع تأسيس نمط من الوعي يدين العمل الاستشهادي، ويعمل على تقديم التنازلات بحجة كسب ما يسمى بالرأي العام الصهيوني او الامريكي و«العمل من داخل النظام».

والحقيقة هي ان من يعتقد ان المحاكم البلجيكية مستقلة عن الارادة الامريكية لا يعرف كثيرا عن اوروبا فالقضية ضد شارون لن تصل الى حد معاقبته. والمطلوب منها هو ممارسة ضغط على شارون من قبل الولايات المتحدة والحكومات الاوروبية، واعطاء مظهر حيادي لهذه الحكومات، ومشروعية التدخل في حالات اخرى غير حالة شارون، وفي النهاية ستمكن الصهاينة من تجاوز هذا الوضع بحكم ما لديهم من موارد عظيمة في حقل وسائل الاعلام والمعلومات الاستخبارية والعلاقات السياسية. ويبدو ان المسؤولين الصهاينة يعرفون ان احد جوانب القضية القضائية هو ممارسة الضغط السياسي على شارون، فقد قال مسؤولو وزارة الخارجية الاسرائيلية لـ«هآرتس»: «ان دوافع المحاكمة سياسية، ولكن اذا عادت محادثات السلام بيننا وبين الفلسطينيين، فان هذه الموجة ستمر بسلام»! (الغارديان البريطانية 2001/7/27) وعلى كل حال، وبغض النظر عن ما تتوصل اليه محاولة محاكمة شارون، فان اعطاء قوى الهيمنة الخارجية اسلحة جديدة ومشروعية اقوى، على امل استخدامهما في قضية عادلة يعادل نوعا من السذاجة على اقل تقدير.

اقتراح عملي بديل

قالت انغريد ايريملاند على الانترنت يوم 2001/7/28 وهي احد المؤرخين المراجعين، ان على الانظمة العربية ان تسن قوانين تسمح لمواطنيها او الفلسطينيين ان يرفعوا قضايا في بلادهم ضد الجنرالات والسياسيين وعناصر الامن والشرطة الصهيونية وكل المذنبين بارتكاب جرائم حرب والتخطيط للحرب وتنفيذ الاغتيالات منهم حول العالم.

واضافت انغريد ايريملاند وهي مواطنة امريكية المانية الاصل: المواطنون العراقيون باستطاعتهم ان يقاضوا الصهاينة على تدمير المفاعل النووي مثلا، والليبيون على اسقاط طائرة ركاب مدنية وعلى قصف طرابلس، وكذلك يستطيع ان يفعل التوانسة واللبنانيون وعائلات الاف المصريين الذين قتلوا بدم بارد في حروب عامي 1967 و1973 بعد اسرهم، اما باطلاق النار او بالجرافات او بدفعهم الى الصحراء ليموتوا عطشا. ان اسماء الوحدات العسكرية الصهيونية واسماء قياداتها معروفة لمن يهمه الامر، وهؤلاء تبجحوا باعترافاتهم بارتكاب هذه الجرائم في المجلات العالمية ووسائل الاعلام الصهيونية.

وكل هذا لن يكلف دولارا واحدا، اذ تستطيع السلطات القضائية في الدول العربية المعنية ان تحقق في هذه القضايا، وان تصدر من ثم مذكرات اعتقال دولية، وان تتابع المسألة. كل المطلوب هو ختم على ورقة، وفاكس للانتربول بالاضافة الى مذكرة الاعتقال الدولية. وهذا الامر سيجعل حياة الجنرالات والساسة الصهاينة معقدة الى حد بعيد.

كما ان هذا الامر يعيد المرجعية القانونية للقضاء المحلي ويعيد المرجعية السياسية للمبادرة المحلية، وهو امر بسيط فهل سنقوم به؟

* باحث من الاردن

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية